وقد تضمّن المشروع الاسرائيلي الخاص بتطبيق القوانين والاجراءات الاسرائيلية على الضفة الغربية، في تموز (يوليو) ١٩٦٧، (والذي أشار اليه بيغن في مراسلاته مع كارتر سالفة الذكر)، الاشارة الى نيّة حكومة العدو في الانسحاب من الاراضي العربي المحتلة (المرتفعات السورية وسيناء) الى الحدود الدولية في الشمال والجنوب. وتقدمت هذه الحكومة، بالفعل، بمشروع، من خلال الولايات المتحدة، الى الدول العربية تضمن، الى جانب الانسحاب، التوصل الى اتفاقيات سلام وضمانات تتعلق بمصادر المياه اللازمة لاسرائيل في الشمال؛ غير انه لم يرد فيه أي شيء بخصوص الضفة الغربية[١٢].

يفسّر ذلك ان احتلال الضفة وغزة، الى جانب بقية الاراضي العربية، أدى الى، وتوازى مع، تطور نظرية الامن الاسرائيلي عقب حرب العام ١٩٦٧؛ اذ دخل في مرحلة « الحصول على عمق استراتيجي» تحقق باحتلال الاراضي العربية، وجعل اسرائيل ـ خاصة بعد الانسحاب من سيناء وعلى الرغم من الوجود الاميركي فيها ـ تشعر بأنها فقدت «عمقاً استراتيجياً» يعوّض عنه التمسك باحتلال الضفة والقطاع، بما يمكنها من نقل أية معركة مقبلة الى «أرض العدو»، وبالتأكيد على أحد أهم بنود الامن، وهو امتلاك زمام المبادأة استعداداً لقيام الدول العربية بخرق «صمام الامن» وتهديد وجود اسرائيل بحدودها الجديدة[١٣].

هكذا تمثل الضفة الغربية، خاصة، تهديداً امنياً خطيراً على الامن حسب جوهر نظرية «الامن الاسرائيلي» وعلى وجود الكيان الصهيوني ذاته. ويظل هذا الخطر قائماً عند صوغ أي شكل من اشكال التسوية السياسية لا يضمن احتفاظ اسرائيل بنقاط قوة حصينة داخل الضفة ذاتها.

المخاطر العسكرية للتسوية السياسية

يحفل الفكر العسكري الاسرائيلي بعديد من الافكار حول المخاطر الامنية التي سوف تنجم عن التوصل الى أي شكل من اشكال التسوية السياسية السلمية للاراضي العربية المحتلة في القدس والضفة الغربية وغزة، وبصفة خاصة الضفة الغربية، وذلك بالنظر الى ما تشكله الضفة من مشكلة استراتيجية لأمن اسرائيل. ومن ثم قام بعض العسكريين الاسرائيليين بدراسة المخاطر الامنية على اربعة أوضاع للتسوية السياسية الممكنة[١٤]:

(أ) حكم ذاتي مستمر يكون حلاً للفترة الانتقالية، وفي الوقت عينه قد يتواصل هذا الحل في ضوء افتراض غياب امكان وصول الاطراف المعنية (مصر واسرائيل والفلسطينيين) الى تسوية شاملة وتامة للمشكلة تضمن تحديد لمن تكون السيادة الدائمة في الضفة الغربية، وهذا يؤدي الى ان تضطر الاطراف سالفة الذكر الى الاكتفاء باتفاق حول حكم ذاتي غير محدد بوقت معين وذي صلاحيات واسعة. غير ان هذا النوع من التسوية سوف يزيد في رفض الشعب الفلسطيني، لأنه لن يضمن حلاً تاماً لمشكلتهم الوطنية والقومية.

(ب) دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة منزوعة السلاح، ولا يسمح بتواجد قوات عسكرية عربية فيها، مع ادخال تعديلات على حدود «الخط الاخضر» تلبّي احتياجات اسرائيل الامنية.

(ج) قيام اتحاد فيدرالي بين الضفة وغزة والاردن، مركزه في الاردن. ويتضمن هذا الحل، أيضاً، نزع سلاح الضفة وخلوها من القوات العربية، وكذلك تعديل حدود « الخط الاخضر» بما يتمشى مع احتياجات اسرائيل الامنية.